

مهدر دم فأنجرح باحدها خارج بالآخر فاحدها  
 يعني عن الآخر فكان الأولى حذف هذا من هنا  
 فهدر جرحي لأفزع على مفهوم الشرط المذكور أربع  
 مسابيل ولو صبيا أو امرأة لا قد يقال أنه محرم قتلها  
 فيكونان محترمين ويحاي بانحرمة قتلها لا يحل حق  
 الغائبين لأحرمتها في ذاتها فذلك كان مهدرين  
 في حق معصوم أي بإسلام أو جزية أو عهد أو أمان  
 ولو كان مهدر من جهة أخرى ككونه زانيا محصنا أو  
 بتارك صلاة فانها معصومان بالنسبة للمرتد  
 وإن كان مهدرين بالنسبة لمسلم غير زان وغير تارك  
 صلاة وإماما مرتدا على مثله معصوم وتارك الصلاة  
 على مثله فيقتل كل بالآخر **مسلم معصوم الخرج**  
 بالمسلم المرتد والذمي والمجاهد وخرج بالمعصوم غيره  
 كسبي زاني محصن فانه غير معصوم على غير الزاني المحصن  
 أما بالنسبة له فهو معصوم فذلك قتل أحدها بالآخر  
 فالمراد بالسبي المعصوم الذي يهدر الزاني في حقه غير  
 ذاني محصن مثله ومن نقضه حر إلى مبتدأ وقوله  
 لا تضاص عليه حنبر وما بينهما اعتراض لأنه لم  
 يقتل بصح قرأته بالبناء للمفاعل وبالبناء للمفعول  
 قتلته لأجيبه بصح قرأته فضلا ما ضيا وجميع منقول لا يوجب  
 قرأته مصدر استعلا مرفوعا ونظ جميع منقول  
 للمصدر ويكون من إضافة المصدر للمفاعل ويعب جريمه  
 بدل من الصميم ويكون المصدر مع هذا من إضافة المصدر  
 للمفعول ولا يتخير فضيلة الوكان الأولى حذفه وتزنيه  
 بالبناء وتقتل الجماعة الأجواب عن سوال حاصله عرفنا  
 ما

ما تقدم ان العقود ثبتت للواحد على الواحد وهل ثبتت للثمة  
 على الجماعة أولا فاحاي بان يقتل الجماعة الو والقتل ليس  
 شيئا بل مثله قطع الطريق والجرح المقدر وإزالة المنافي  
 وقوله والادرس بان كان جرح أحدهم بوجوب تلك الدية  
 وجرح الآخر بوجوب عشر الدية أو نصف عشرها  
 سوا قتلوه بمجدد لإحاصل ذلك أنهم إذا القوه مما شاق  
 جبل أو في ماء أو نار قتلوا مصلتا أي سوا نواظير الام لا  
 وأما إذا قتلوه بجراحات أو ضربات فيفصل فإني كان  
 فمثل كل يقتل لو انفرد قتلوا مطلقا أيضا وإن كان فصل  
 كل لا يقتل لو انفرد لكن له دخلي في القتل فيفصل فإني  
 نواظير أقتلوا أو لا فلا يقتلون وتجب الدية وكل ذلك  
 إذا كان فصل كل له دخل في القتل فان كان خفيفا لا يوشر  
 اصلا فصاحب ذلك الفصل لا دخل له لا في قصاص ولا  
 دية وأما إذا كان فصل بعض يقتل لو انفرد وفصل بعض  
 لا يقتل لو انفرد لكن له دخل في القتل في الحية فلكل حكمه  
 فصاحب الاول لا يقتل مطلقا وصاحب الثاني يقتل ان  
 نواظير الباقين والا فلا يقتل وتجب حصته من الدية  
 على التفصيل الآتي **برجل واسمه أصل وسبب قتله**  
 زوجته ابية بان يجذع الأولى بان تجذعوه وتقتلوه  
 الو ويجاب بان مراده تسنير الحديفة فقطع النظر عن كون  
 فاعلها جماعة على الدية الأولى بخصه من الدية كما  
 في عبارة غيره ثم إن كان القتل الرابع لكل من الصورتين  
 قبله ورعت الدية أي كلا أو يمضا ففي الثانية توزع كل  
 الدية وفي الأولى توزع حصته من عمى عنه على قدر  
 العنبريات الو وهو الممتد وقيل على عدد الروس هذا الخرف